أثر جائحة كورونا على النشاط الاقتصادي للمرأة الأردنية

د. هيام سامي الزعبي
دكتوراه في الاقتصاد والمصارف الإسلامية

الإسلام أنصف المرأة وضمن لها حقوقًا إنسانية واقتصادية واجتماعية لم تتوافر لها في غيره من الأديان والأنظمة، فساواها مع الرجل بالقيمة الإنسانية وفي التمتع بكافة حقوقها المدنية والسياسية، كحقها في الحياة الحرة الكريمة وحقها في التمتع بالحريات العامة، حيثُ رُفعت مكانة المرأة في المجتمع الإسلامي، والمرأة عنصر أساسي لإعادة إنتاج القيم والمبادئ الأساسية للمجتمع وللأمة الإسلامية، ولها دور في التغيير والإصلاح والبناء، والنهوض الاقتصادي ومن خلال مشاركتها في النشاط الاقتصادي.

إنها تواجه العديد من التحديات التي قد تعيق مشاركتها الاقتصادية، وخاصةً بعد جائحة كورونا، فلا بد من وسائل وأدوات تُسهم في مساعدة المرأة في التغلب على هذه التحديات وإدماجها في الحياة الاقتصادية وإبراز دورها في عمليات التنمية الاقتصادية.

وقد هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الحقوق الاقتصادية للمرأة في الإسلام، وبيان دورها في النهوض الاقتصادي، والتحديات التي تواجه نشاط المرأة الاقتصادي، وبيان أهم الوسائل التي يمكن أن تساهم في النهوض بدور المرأة الأردنية الاقتصادي وخاصةً بعد جائحة كورونا.

دور المرأة المسلمة في النهوض الاقتصادي

أولاً: الحقوق الاقتصادية للمرأة في الإسلام

- **العمل**: يعتبر العمل من أهم حقوق المرأة الاقتصادية في الإسلام ويُعد مصدراً مهمًا لاكتساب الدخول لذلك اهتم به الإسلام وحث عليه، ونهى عن التكاسل عن العمل سواء للرجل أو للمرأة فهم مطالبان بالعمل والسعي، قال تعالى: **مَنْ عَمِلَ صَالِحًا مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَى وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَنُحْيِيَنَّهُ حَيَاةً طَيِّبَةً وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَجْرَهُمْ بِأَحْسَنِ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ** (النحل: ٩٧).

كما أن عمل المرأة يجب أن يكون ضمن ضوابط محددة ومشروعة في الإسلام منها:

١ . الحاجة: عن عائشة رضي الله عنها عن رسول صلى الله عليه وسلم قال: (**قد أُذن أن تخرجن في حاجتكن**)[1]

٢ . الحشمة: قال تعالى: **وَقُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَارِهِنَّ وَيَحْفَظْنَ فُرُوجَهُنَّ وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَلْيَضْرِبْنَ بِخُمُرِهِنَّ عَلَى جُيُوبِهِنَّ وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا لِبُعُولَتِهِنَّ أَوْ آبَائِهِنَّ أَوْ آبَاءِ بُعُولَتِهِنَّ أَوْ أَبْنَائِهِنَّ أَوْ أَبْنَاءِ بُعُولَتِهِنَّ أَوْ إِخْوَانِهِنَّ أَوْ بَنِي إِخْوَانِهِنَّ أَوْ بَنِي أَخَوَاتِهِنَّ أَوْ نِسَائِهِنَّ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُنَّ أَوِ التَّابِعِينَ غَيْرِ أُولِي الْإِرْبَةِ مِنَ الرِّجَالِ أَوِ الطِّفْلِ الَّذِينَ لَمْ يَظْهَرُوا عَلَى عَوْرَاتِ النِّسَاءِ وَلَا يَضْرِبْنَ بِأَرْجُلِهِنَّ لِيُعْلَمَ مَا يُخْفِينَ مِنْ زِينَتِهِنَّ وَتُوبُوا إِلَى اللَّهِ جَمِيعًا أَيُّهَا الْمُؤْمِنُونَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ** (النور: ٣١) .

٣ . العفة: وهي عدم اختلاط النساء بالرجال بغير حاجة أو بشكل يؤدي إلى الفساد[2].

٤ . التناسب: بمعنى مناسبة عمل المرأة لإمكانياتها وظروفها .

٥ . المشروعية: أي أن يكون العمل مشروعًا وغير محرم وهذا مبدأ من مبادئ الاقتصاد الإسلامي .

أما عن مجال عمل المرأة فقد شاركت في الجهاد في زمن الرسول عليه الصلاة والسلام والصحابة رضوان الله عليهم، وعملت طبيبة وممرضة وإمامة مسجد النساء، وقد تعمل كوزيرة وتمارس العمل التجاري والصناعي والزراعي وغيرها من المهن المشروعة .

- **الملكية**: من حقوق المرأة الاقتصادية فلها حق في اكتساب الأموال وتملكها وإنفاقها والتصرف فيها وفق الضوابط الشرعية وفي الأمور المشروعة، ويعتبر حق الملكية من مصادر اكتساب الدخول عندما يستثمر المالك أمواله في مجالات الكسب التجاري أو الصناعي أو الزراعي، فحق الملكية يعطي المالك الحق في اكتساب الأموال وتنميتها وإنفاقها وهبتها[3]، وفيما يلي أمثلة على ملكية المرأة في الإسلام وتصرفها بما تملك:

---

(1) البخاري، محمد بن اسماعيل، **(2013م)، صحيح البخاري**، دار الفجر للتراث، مصر، ط2.
(2) إبراهيم، صبري عبد العزيز، (2013م)، **الحقوق السياسية والاقتصادية للمرأة في الإسلام**، العدد السادس، رابطة الجامعات الإسلامية سلسلة مركز دراسات الأسرة.
(3) ابراهيم، **الحقوق السياسية والاقتصادية للمرأة في الإسلام**، مرجع سابق.

١. ملكية مشروع تجاري: ومثال ذلك امتلاك خديجة بنت خويلد رضي الله عنها مشروع تجاري واستخدمها للعمال.

٢. ملكية مشروع زراعي: عند تقسيم أراضي خيبر على أزواج النبي صلى الله عليه وسلم خيرهن عمر بن الخطاب رضي الله عنه بين الأرض وبين الثمار فاختارت عائشة رضي الله عنها الأرض أي الاستثمار العقاري الزراعي.

٣. ملكية المشروع الحرفي: في زمن الرسول عليه الصلاة والسلام كانت امرأة تملك مشروعًا حرفيًا في مجال النجارة وكانت تستخدم العمال، عن سهل رضي الله عنه قال: بعث الرسول صلى الله عليه وسلم إلى امرأة "مري غلامك النجار يعمل لي أعوادًا أجلس عليهن"[1].

٤. ملكية مشروع تربية المواشي: كانت زينب بنت الرسول صلى الله عليه وسلم تمتلك مشروعًا لتربية المواشي وتستخدم فيه الرعاة من الرجال.

ويتضح من خلال الأمثلة السابقة أن الإسلام كفل للمرأة حقها في اكتساب الأموال وتملكها واستثمارها بكافة الطرق المشروعة ولم يحرمها من ممارسة هذه الأنشطة.

- **الميراث**: أعطى الإسلام المرأة حقها في الميراث قال تعالى: **لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ مِمَّا قَلَّ مِنْهُ أَوْ كَثُرَ نَصِيبًا مَفْرُوضًا** (النساء: ٧).

وأسباب الإرث النكاح، قال تعالى: **وَلَكُمْ نِصْفُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُنَّ وَلَدٌ فَإِنْ كَانَ لَهُنَّ وَلَدٌ فَلَكُمُ الرُّبُعُ مِمَّا تَرَكْنَ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِينَ بِهَا أَوْ دَيْنٍ وَلَهُنَّ الرُّبُعُ مِمَّا تَرَكْتُمْ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَكُمْ وَلَدٌ فَإِنْ كَانَ لَكُمْ وَلَدٌ فَلَهُنَّ الثُّمُنُ مِمَّا تَرَكْتُمْ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ تُوصُونَ بِهَا أَوْ دَيْنٍ** (النساء: ١٢)، ومن الأسباب أيضًا النسب أي القرابة الحقيقية وهي كل صلة سببها الولادة، ولميراث المرأة في الإسلام أحكام شرعية منها[2]:

١. تحصين المرأة من الحاجة.

---

[1] البخاري، **صحيح البخاري**، مرجع سابق.
[2] الكعكي، يحيى أحمد، (2001م)، **مكانة المرأة في الإسلام**، دار النهضة العربية، لبنان.

٢ . امتداد المال المركز في تفتيته وتوزيعه على المستحقين.

٣ . يدور المال حتى يصل إلى زوج المرأة وبذلك يتسع امتداد الثروات الكبيرة والصغيرة.

ثانيًا : دور المرأة في التنمية الاقتصادية

المقصود بالتنمية : "عملية يزداد بواسطتها الدخل القومي الحقيقي للاقتصاد خلال فترة زمنية طويلة، وإذا كان معدل التنمية أكبر من معدل نمو السكان فإن متوسط دخل الفرد الحقيقي سيرتفع"[1]

وتُعرف التنمية الاقتصادية في الاقتصاد الإسلامي بأنها : "عملية تفاعل بين الدولة والقطاع الخاص يستهدف إجراء تغييرات في البنيان الاقتصادي الاجتماعي على نحو يؤدي إلى تصحيح الهياكل الاقتصادية ويضمن عدالة توزيع الدخول والثروات بين أفراد المجتمع وفق عقيدة الاستخلاف"[2]

ويتضح من ذلك أن مفهوم التنمية الاقتصادية يتطلب التركيز على زيادة الناتج القومي من السلع والخدمات عمومًا إلا أنه يجب أن نأخذ بعين الاعتبار رغبات المستهلكين العاديين والتغيرات التي تطرأ على النموذج الاستهلاكي نتيجة لتغير أذواقهم خلال الفترة الزمنية المحددة[3]

ومن أهم أهداف التنمية الاقتصادية

١ . زيادة الدخل القومي الذي يتمثل بالسلع والخدمات التي تنتجها الموارد الاقتصادية المختلفة خلال فترة زمنية معينة.

٢ . رفع مستوى المعيشة لأفراد المجتمع.

٣ . تقليل التفاوت في الدخول والثروات.

٤ . تعديل التركيب النسبي للاقتصاد.

أما محددات وعناصر التنمية الاقتصادية فهي الموارد البشرية، والموارد الطبيعية، ورأس المال، والتكنولوجيا والتقدم التقني، وزيادة نفقات البنية التحتية[4]

---

[1] ماير جيرالد، وبولدوين، روبرت، (1965م)، **التنمية الاقتصادية**، مكتبة لبنان، لبنان

[2] ربابعة، عدنان، (2007م)، **استراتيجيات التنمية الاقتصادية من منظور إسلامي دراسة تقديرية وتأصيلية**، رسالة دكتوراه، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، قسم الاقتصاد والمصارف الإسلامية، جامعة اليرموك، الأردن.

[3] شرايحة، وديع، (1969م)، **مشاكل التنمية الاقتصادية في البلدان حديثة النمو**، المطبعة الفنية الحديثة، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية.

[4] الرداوي، تيسير، (1985م)، **التنمية الاقتصادية**، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، سوريا.

ثالثًا : دور المرأة في الحياة الاقتصادية من منظور إسلامي

بدايةً ضمن الإسلام الحرية الاقتصادية للأفراد سواء كانوا منتجين أو مستهلكين أو في صورة العمل نفسه حرية منضبطة بأحكام الشريعة الإسلامية أي ليست مطلقة، فالمنتج حر في إنتاج ما يشاء ولكن في حدود الضوابط الموضوعة على الإنتاج واستخدام عوامل الإنتاج، والمستهلك حر في استهلاك ما يشاء على ألايخرج بذلك عن الحدود الموضوعة على الإنفاق والتي تتمثل في حد الإسراف والتبذير والبخل، والعامل يعمل ما يشاء من أعمال لا يخرج عن نطاق وقواعد الشريعة.

والمرأة كمستهلكة يجب عليها الاعتدال فالإنفاق في جميع الحاجات الضرورية والحاجية والتحسينية والاعتدال مسألة اعتبارية تختلف باختلاف الدخل وبمستويات الطبقة التي تنتمي إليها المرأة، والمرأة كمنتجة يؤدي ذلك إلى زيادة الإنتاج وتحسينه وخلق فرص عمل جديدة وبصفة خاصة بالنسبة لعمالة المرأة وبالتالي إلى تقدم المجتمع ونموه[1].

كما أن للمرأة دور فعال في الحياة الاقتصادية وخاصةً أن الإسلام أعطاها حقوقها الاقتصادية (الملكية والعمل والميراث) فهي تمارس عملها وبالتالي هي عنصر منتج وهي مالكة لعناصر الإنتاج من خلال العمل والميراث وأعطاها الإسلام حرية التصرف وإنفاق أموالها سواء بغرض البيع أو الإيجار أو عن طريق التصدق والهبة، حيث تتمتع المرأة في ظل الإسلام بشخصية قانونية مستقلة عن الرجل سواء جانبها المتعلق بأهلية الوجوب أو أهلية الأداء، وتمتعت بحقوق اقتصادية داخل الأسرة فقوامة وقيادة الأسرة للرجل والمرأة لها حق بإدارة شؤون الأسرة الداخلية من الناحية الاجتماعية والمالية ومنحها حقوقًا مالية تساعدها على حسن إدارتها للأسرة وكلف الزوج بها كحقها في المهر والنفقة والميراث[2].

كورونا وأثرها على النشاط الاقتصادي للمرأة الأردنية

أولاً : آثار جائحة كورونا الاقتصادية على المرأة المسلمة

---

[1] معربة، زهيرة عبد الحميد، (1999م)، **الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمرأة في الإسلام إشارة إلى مصر**، بحث مقدم للمؤتمر الثاني لكلية التجارة (بنات) بجامعة الأزهر، مصر، ط1.

[2] ابراهيم، **الحقوق السياسية والاقتصادية للمرأة في الإسلام**، مرجع سابق.

بدايةً لابد من التعريف بجائحة كورونا حيث يعتبر كورونا مرضًا فيروسيًا من فصيلة واسعة الانتشار تسبب أمراضًا تتراوح من نزلات البرد الشائعة إلى الاعتلالات الأشد وطأة مثل متلازمة الشرق الأوسط التنفسية (MERS) ومتلازمة الالتهاب الرئوي الحاد الوخيم.

ويطلق عليه كوفيد-١٩ أي المرض الناجم عن فيروس كورونا المُستجد ويُسمى فيروس كورونا-سارس-٢، اكتشفته منظمة الصحة العالمية لأول مرة في ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٩، بعد الإبلاغ عن مجموعة من حالات الالتهاب الرئوي الفيروسي في يوهان بجمهورية الصين الشعبية.

وتظهر أعراض كوفيد-١٩ على المصاب وتصنف بأنها الأكثر شيوعًا (الحمى، السعال الجاف، الإجهاد)، أما الأعراض الأقل شيوعًا وقد تصيب بعض المرضى (فقدان الذوق والشم، احتقان الأنف، ألم الحلق، الصداع، آلام العضلات أو المفاصل، الغثيان أو القيء، الإسهال، الرعشة أو الدوخة).

والعلامات التي تشير إلى مرض كوفيد-١٩ الوخيم هي: (ضيق النفس، انعدام الشهية، التخليط أو التشوش، الألم المستمر أو الشعور بالضغط على الصدر، ارتفاع درجة الحرارة (أكثر من ٣٨ درجة مئوية)، انخفاض مستوى الوعي (الذي يرتبط أحيانًا بالنوبات)، القلق، الاكتئاب، اضطرابات النوم، مضاعفات عصبية أشد وخامة ونُدرة مثل السكتات الدماغية والتهاب الدماغ والهذيان وتلف الأعصاب[1].

ثانيًا: التحديات الاقتصادية التي تواجه نشاط المرأة المسلمة

المرأة المسلمة واجهتها كثير من التحديات الاجتماعية والثقافية والنفسية والاقتصادية، التي كان لها أثر كبير على مشاركتها في المجتمع، وبالرغم من التطور الذي يشهده العالم إلا أنها ما زالت تواجهها تحديات وخاصةً في المجال الاقتصادي مما شكل بعض العوائق لنشاطها الاقتصادي، وفيما يلي عرض لبعض التحديات الاقتصادية التي تواجه النشاط الاقتصادي للمرأة المسلمة:

أولاً: تفضيل معظم أصحاب العمل إسناد أعمال قيادية للرجال دون النساء[2].

ثانيًا: بعض المصانع لا تطبق نظام التأمين الصحي والضمان الاجتماعي على النساء العاملات[3].

---

(1) **منظمة الصحة العالمية**، تاريخ الإطلاع 30\4\2022م، Link

(2) التل، سهير، (1985م)، **مقدمات حول قضية المرأة والحركة النسائية في الأردن**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، لبنان.

(3) التل، **مقدمات حول قضية المرأة والحركة النسائية في الأردن**، مرجع سابق.

ثالثًا: الخصخصة كان لها أثر كبير على العمالة وخاصة المرأة، حيث انخفضت نسبة مشاركتها عن الرجل، وخاصة اللواتي يشغلن الوظائف الإدارية والخدمية

رابعًا: تمييز في الأجور بين الرجل والمرأة وتحديداً القطاع الخاص، ويخضع إلى مساومات بين صاحب العمل والعامل، وخاصةً قطاعي الزراعة والتعليم[1].

خامسًا: انضمام دول العالم الإسلامي إلى منظمة التجارة العالمية والانفتاح على العالم الخارجي، شكل تحديات على سوق العمل المحلي وأصبح من الواجب على المرأة المسلمة أن تواكب المتغيرات وتطوير المهارات لتكون قادرة على منافسة الأيدي العاملة الخارجية[2].

سادسًا: عدم تمتع المرأة بالحماية القانونية يجعلها أكثر عرضةً للمخاطر، نتيجة للتكلفة العالية لتوظيف النساء في ظل غياب الحماية الاجتماعية لها من الدولة والأسرة[3].

سابعًا: مستوى تعليم المرأة هو المحدد لنوعية العمل الذي ستمارسه ومستوى الأجر وساعات العمل اليومي وبالتالي ضمان استمراريتها ضمن القوى العاملة[4].

ثالثًا: آثار جائحة كورونا الاقتصادية على المرأة الأردنية

تسببت جائحة كورونا في العديد من الآثار السلبية على اقتصاد دول العالم ومنها دول العالم الإسلامي، وأهمها تراجع معدلات النمو الاقتصادي وذلك نتيجة تعطل الإنتاج بسبب فيروس كورونا التي أدت إلى التأثير على جانب العرض، والتأثر على جانب الطلب خاصةً قطاع السياحة كما أن عائدات صادرات النفط بالنسبة للدول النفطية انخفضت بشكل كبير وشكلت ضغوطًا اقتصادية على الدول النفطية وعلى الدول المجاورة، حيث يعتبر النفط المكون الرئيس لصادارات دول الخليج، فانخفاض سعر النفط أدى إلى انخفاض العائدات الحكومية مما أثر على المساحة المالية المتاحة للحكومات في حال الدخول في الكساد الاقتصادي[5].

---

(1) سبح، ميساء، **سياسات الإصلاح الاقتصادي وآثارها على وضع المرأة في البلدان العربية**، بحث مقدم في ندوة "المرأة العربية والتنمية الاقتصادية"، الكويت، 20-21\10\2003م.

(2) آل شيخ، هند، (2008م)، **التحديات الاقتصادية المعاصرة وأثرها على مشاركة المرأة السعودية في سوق العمل**، معهد الإدارة العامة، السعودية.

(3) النسور، جمال، (1994م)، **محددات استمرارية عمل المرأة: حالة دراسية في مدينة السلط**، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، الأردن.

(4) **التحديات التى تواجه المرأة العامل**، دار الخدمات النقابية والعمالية، مصر 12-13\ 10\ 2013م.

(5) عبد اللطيف، هاني، **آثار كورونا الاقتصادية: خسائر فادحة ومكاسب ضئيلة ومؤقتة**، 24\3\2020م، تاريخ الإطلاع، 2\5\2022م، Link

ومن آثار جائحة كورونا الاقتصادية أيضًا انخفاض الناتج المحلي، وانخفاض الصادرات وسعر الفائدة، وزيادة معدلات البطالة والفقر، وزيادة حجم الإنفاق الحكومي، وارتفاع حجم المديونية الخارجية، وانخفاض حجم الإيرادات العامة، وتراجع في النمو الاقتصادي.

وكشفت جائحة كورونا عن عدم مقدرة القطاع العائلي وقطاع الشركات لتحمل آثار الجائحة وفقدان شريحة كبيرة من الدخل، وارتفاع معدلات الفقر والبطالة لكافة الفئات الذكور والإناث وأصحاب المهن الحرة والعمالة الموسمية، وكان تأثيرها على النساء بشكل أكبر وذلك بسبب فقدانها للدخل والعمل بسبب القطاعات التي كانت تعمل فيها التي تميزت بتضررها بشكل أكبر من غيرها من القطاعات بسبب سياسة الإغلاق والتباعد الاجتماعي[1].

وكان لجائحة كورونا أثر كبير على النشاط الاقتصادي للمرأة المسلمة فكانت نسبة خسارتها للوظائف كبيرة جداً مقارنة بالرجل، واللواتي يعملن في القطاعات غير الرسمية الأكثر خسارةً حيث تبلغ نسبة مشاركة المراة في القطاع غير الرسمي ٦٢٪، كما تسببت الجائحة في انتكاسة المكاسب الاقتصادية التي تحققت للنساء خلال عشرات السنوات، والمرأة المسلمة تحتاج إلى سنوات مماثلة حتى تستطيع تعويض هذه الخسائر[2].

وبالنسبة للمرأة الأردنية فهي تعاني من العديد من التحديات حالها حال المرأة المسلمة، وهذا ما جعلها أكثر عرضةً للآثار الاقتصادية التي نجمت عن جائحة كورونا، فقد تعرضت إلى انخفاض دخلها والتمييز في الأجر بينها وبين الرجل، وفقدان نسبة كبيرة من النساء للحماية الاجتماعية، حيث ارتفعت نسبة البطالة بين الإناث في عام ٢٠٢٠م إلى ٨.٧٪ مقارنة بعام ٢٠١٩م، وزيادة أعباء الرعاية الاجتماعية في فترة كورونا ومسؤوليات المرأة في البيت، وتعرضها للعنف الأسري، كما أن المرأة الأردنية كانت تشغل معظم الوظائف في القطاعات الأكثر تأثراً بجائحة كورونا مما أدى إلى فقدانها لعملها[3].

وسياسة الإغلاق أثرت على عمل المرأة سواء إغلاق الحضانات والمدارس لأن معظم الأمهات عاملات ويعتمدن على توافر خدمات رعاية الأطفال والمدارس وعدم توافر بيئة مناسبة للعمل من المنزل، وعدم

---

(1) **الآثار الاقتصادية لأزمة فيروس كورونا (كوفيد- 19)**، تقرير عن التنمية في العالم 2022م، البنك الدولي.

(2) أحمد، محمد، **أوامر الدفاع كيف أثرت على المرأة الأردنية**، تاريخ الطلاع 2\ 7\ 2022م على شبكة الانترنت Link.

(3) عوض، أحمد، وآخرون، **(2021م)، استجابة الأردن لجائحة كورونا والآثار المترتبة على الحماية الاجتماعية للفئات الأكثر ضعفاً**، مركز الفينيق للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية، الأردن.

توافر خدمات المساندة لعمل المرأة كالأجهزة والمعدات التكنولوجية، ونقص في الخبرة والتدريب فهناك فجوة رقمية بين الرجل والمرأة بالمجال الرقمي مما يعني ضعف فرصتهن في الحصول على فرص عمل بهذا المجال[1].

فتعرض اقتصاد الأردن إلى انكماش بسبب جائحة كورونا نتج عنه تراجع اقتصادي أثر بشكل كبير على المرأة حيث تعرضت إلى اعتداءات اقتصادية للنساء العاملات، وإجبارهن على ترك العمل وتنازل عن حقوقهن، فالمرأة المسلمة عامةً والأردنية خاصةً تعاني من ضعف الأمن الاقتصادي وجائحة كورونا كشفت عن عمق هذه القضية[2].

الوسائل التي تُسهم في النهوض بدور المرأة الأردنية الاقتصادي

إنه بالرغم من التحديات التي تواجه المرأة المسلمة والمرأة الأردنية خاصةً، وبعد أزمة كورونا التي ساهمت في تراجع النشاط الاقتصادي للمرأة، إلا أنه يمكن أن تتجاوز هذه التحديات والعمل على نهوض المرأة وتطوير دورها في الحياة الاقتصادية من خلال عدة وسائل منها:

أولاً: التوجه العام للحكومة ووضع سياسات تُسهم بتطوير دور المرأة في المجتمع وفي القطاع الاقتصادي.

ثانيًا: صنع السياسات المراعية لمنظور النوع الاجتماعي والأعراف الاجتماعية الداعمة للمساواة بين الجنسين –المساواة بالمنظور الإسلامي–، ونشر الوعي بأهمية دور المرأة ومشاركتها في تحقيق التنمية الوطنية المستدامة.

ثالثًا: تعزيز انخراط المرأة في ريادة الأعمال وتخفيف الحواجز والمساهمة في تهيئة بيئة مواتية لتنمية روح ريادة الأعمال، مما يساهم بشكل كبير في زيادة مشاركتها في النشاط الاقتصادي.

رابعًا: توسيع الفرص الاقتصادية أمام المرأة، وتعزيز العمل اللائق والعمالة المنتجة.

خامسًا: توفير بيئة قانونية وتشريعية مساعدة لتمكين المرأة اقتصاديًا، من خلال تطوير القوانين والتشريعات حول قانون العمل والاستثمار والتأمين ضد البطالة، وقانون الشركات بما يخدم مصالح المرأة الاقتصادية.

---

(1) عوض، **استجابة الأردن لجائحة كورونا والآثار المترتبة على الحماية الاجتماعية للفئات الأكثر ضعفًا**، مرجع سابق.

(2) الشربكي، حياة، **واقع النساء في الأردن خلال جائحة كوفيد – *19***، تاريخ الإطلاع 1\7\ 2022م، على شبكة الانترنت 8\ 3\ 2021م، Link

سادسًا: الاهتمام بالموارد البشرية وخاصةً النساء من خلال التدريب والتأهيل، والتركيز على متطلبات السوق.

سابعًا: كي تقوم المرأة بدورها في الحياة الاقتصادية يجب أن تكون مؤهلة لذلك من خلال التعليم فلا بد من التركيز على تعليم المرأة وتثقيفها وتوعيتها وإعدادها والعمل على بعث العادات السليمة كالادخار وتنمية دخلها عن طريق رفع مستوى إنتاج الأسرة، وبالإضافة للتعليم يجب التركيز على دور المراكز الإرشادية والتثقيفية وتنمية المعارف والمهارات في عدة مجالات بهدف المشاركة في العمل الاقتصادي[1].

ثامنًا: يمكن للمرأة الاتجاه للعمل عبر الانترنت وخاصةً التجارة الالكترونية، بسبب ظهور حاجات ملحة من الأفراد لشراء مستلزماتهم اون لاين بسبب سياسة التباعد وتفضيل الأفراد عدم الاختلاط[2].

ولكل ما سبق يجب تفعيل دور التشاور الحكومي مع المنظمات الممثلة للقطاع الخاص وتعزيز دور الأدوات المتاحة لتوفير متطلبات تعزيز وضع المرأة في سوق العمل وتوسيع الخيارات المهنية للمرأة وإكسابها المهارات والتدريب اللازم ورفع وعيها بفرص العمل المتاحة وسياسات الأمان والحماية الاجتماعية[3].

الخاتمة:

أولاً: النتائج: توصلت الباحثة إلى النتائج التالية:

١. الإسلام كفل للمرأة حقها في اكتساب الأموال وتملكها واستثمارها بكافة الطرق المشروعة ولم يحرمها من ممارسة هذه الأنشطة.

٢. أثرت جائحة كورونا على مستوى النشاط الاقتصادي للمرأة الأردنية، وشكلت تحديات جديدة أمام تطور دورها في المجال الاقتصادي.

٣. تأكيد الإسلام لأهمية دور المرأة وإسهامها الفعال في بناء المجتمع وتطويره والنهوض بالأمة الإسلامية.

ثانيًا: التوصيات: بعد النتائج التي توصلت إليها الباحثة توصي بما يلي:

---

(1) معربة، **الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمرأة في الإسلام إشارة إلى مصر**، مرجع سابق.

(2) بدر، علا، **(2021م)، أثر جائحة كورونا على ظروف عمل النساء في الأردن**، مركز الفينيق للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية، الأردن.

(3) أحمد، محمد، **أوامر الدفاع كيف أثرت على المرأة الأردنية**، تاريخ الطلاع 2\ 7\ 2022م، على شبكة الانترنت Link.

١ . التركيز على تعليم المرأة وخاصة في ضوء المتغيرات الاقتصادية والتحولات الاجتماعية فالتعليم أول خطوات مشاركة المرأة بعمليات التنمية .

٢ . ضرورة تعاون كافة مؤسسات المجتمع المدني لتصحيح الفكرة السائدة حول مشاركة المرأة في الحياة العامة والعمل المتناسق على إيجاد أرضية صلبة من الوعي والثقافة العامة .

المراجع

- **الآثار الاقتصادية لأزمة فيروس كورونا (كوفيد- ١٩)** ، تقرير عن التنمية في العالم ٢٠٢٢ ، البنك الدولي .
- آل شيخ، هند، (٢٠٠٨)، **التحديات الاقتصادية المعاصرة وأثرها على مشاركة المرأة السعودية في سوق العمل**، معهد الإدارة العامة، السعودية .
- إبراهيم، صبري عبد العزيز، (٢٠١٣)، **الحقوق السياسية والاقتصادية للمرأة في الإسلام**، العدد السادس، رابطة الجامعات الإسلامية سلسلة مركز دراسات الأسرة .
- أحمد، فريدة، **آثار كورونا الاقتصادية . النساء أول من يدفع الثمن**، على شبكة الأنترنت، تاريخ الإطلاع ١-٧-٢٠٢٢، Link
- أحمد، محمد، **أوامر الدفاع كيف أثرت على المرأة الأردنية**، تاريخ الطلاع ٢-٧-٢٠٢٢ م، على شبكة الانترنت Link .
- البخاري، محمد بن اسماعيل، (٢٠١٣)، **صحيح البخاري**، دار الفجر للتراث، مصر، ط٢ .
- بدر، علا، (٢٠٢١)، **أثر جائحة كورونا على ظروف عمل النساء في الأردن**، مركز الفينيق للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية، الأردن .
- **التحديات التى تواجه المرأة العامل**، دار الخدمات النقابية والعمالية، مصر ١٢-١٣-١٠-٢٠١٣ م .
- التل، سهير، (١٩٨٥)، **مقدمات حول قضية المرأة والحركة النسائية في الأردن**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، لبنان .
- ربابعة، عدنان، (٢٠٠٧)، **استراتيجيات التنمية الاقتصادية من منظور إسلامي دراسة تقديرية وتأصيلية**، رسالة دكتوراه، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، قسم الاقتصاد والمصارف الإسلامية، جامعة اليرموك، الأردن .
- الرداوي، تيسير، (١٩٨٥)، **التنمية الاقتصادية**، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، سوريا .
- سبح، ميساء، **سياسات الإصلاح الاقتصادي وآثارها على وضع المرأة في البلدان العربية**، بحث مقدم في ندوة "المرأة العربية والتنمية الاقتصادية"، الكويت، ٢٠-٢١-١٠-٢٠٠٣ م .
- شرايحة، وديع، (١٩٦٩)، **مشاكل التنمية الاقتصادية في البلدان حديثة النمو**، المطبعة الفنية الحديثة، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية .
- الشربكي، حياة، **واقع النساء في الأردن خلال جائحة كوفيد – ١٩** ، تاريخ الإطلاع ١-٧-٢٠٢٢ م، على شبكة الانترنت ٨-٣-٢٠٢١ م، Link
- عبد اللطيف، هاني، **آثار كورونا الاقتصادية : خسائر فادحة ومكاسب ضئيلة ومؤقتة**، ٢٤-٣-٢٠٢٠ م، تاريخ الإطلاع، ٢-٥-٢٠٢٢ م، Link
- عوض، أحمد، وآخرون، (**٢٠٢١**)، **استجابة الأردن لجائحة كورونا والآثار المترتبة على الحماية الاجتماعية للفئات الأكثر ضعفًا**، مركز الفينيق للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية، الأردن .
- الكعكي، يحيى أحمد، (٢٠٠١)، **مكانة المرأة في الإسلام**، دار النهضة العربية، لبنان .
- ماير جيرالد، وبولدوين، روبرت، (١٩٦٥)، **التنمية الاقتصادية**، مكتبة لبنان، لبنان .
- **المرأة العربية : واقع وتطلعات**، (١٩٩٥)، المكتب التنسيقي لشؤون مؤتمر بكين، الأردن .
- **منظمة الصحة العالمية**، تاريخ الإطلاع ٣٠-٤-٢٠٢٢ م، Link
- معربة، زهيرة عبد الحميد، (١٩٩٩)، **الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمرأة في الإسلام إشارة إلى مصر**، بحث مقدم للمؤتمر الثاني لكلية التجارة (بنات) بجامعة الأزهر، مصر، ط ١ .
- النسور، جمال، (١٩٩٤)، **محددات استمرارية عمل المرأة : حالة دراسية في مدينة السلط**، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، الأردن .